مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

المسارات السياسية لعمر منصور الكيخيا 1950–1962

* إيمان خالد صالح خالد[1]
[1]التاريخ الحديث والمعاصر، الأكاديمية الليبية – فرع الجبل الأخضر، ليبيا

الملخص

يتناول هذا البحث السيرة السياسية لعمر منصور الكيخيا (1880–1962)، بوصفه إحدى الشخصيات المحورية في تاريخ ليبيا الحديث، خاصة خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية تأسيس الدولة الليبية المستقلة، ينتمي الكيخيا إلى أسرة ذات جذور اجتماعية ووطنية راسخة، ويُعدّ حفيد المجاهد محمد الأول الذي خاض مواجهات ضد الإسبان خلال محاولاتهم الاستعمارية في القرن السابع عشر، مما أكسب العائلة رصيدًا رمزيًا في الذاكرة الوطنية الليبية.

برز نشاط الكيخيا السياسي لأول مرة في العهد العثماني الثاني، غير أن حضوره الفعلي والمؤثر تكرّس خلال فترة مقاومة الاستعمار الإيطالي، حيث انخرط في العمل الوطني وتبنّى خطابًا يعكس تطلعات النخبة الليبية إلى التحرر والسيادة، وبعد الحرب العالمية الثانية، ومع تصاعد الجهود الدولية والإقليمية لتقرير مصير ليبيا، تقلد الكيخيا عدة مناصب سيادية، من أبرزها تولّيه رئاسة الحكومة في عام 1949 في ظل الإدارة السنوسية في برقة، ثم انتخابه رئيسًا لمجلس الشيوخ في الدولة الليبية بعد إعلان الاستقلال عام1952م ، تميّزت مواقفه السياسية بقدرٍ عالٍ من الاستقلالية والتمسك بالسيادة الوطنية، وهو ما انعكس بوضوح في معارضته الصريحة لإنشاء قواعد عسكرية أجنبية على التراب الليبي، رغم الضغوط الداخلية والخارجية التي رافقت تلك المرحلة، وقد أدى هذا الموقف إلى احتكاكات مباشرة مع أطراف نافذة في السلطة، لا سيّما المؤيدين للوجود الأجنبي، ما أسهم في تقويض موقعه السياسي ودفعه لاحقًا إلى تقديم استقالته عام 1954م، كما أن موقفه الرمزي المتمثل في الامتناع عن حضور جنازة إبراهيم الشلحى، الضابط المقرب من الديوان الملكي فُسّر على أنه تعبير عن خلاف عميق مع اتجاهات الحكم، الأمر الذي أضعف علاقته بالبلاط السنوسي عقب استقالته، انكفأ الكيخيا عن العمل السياسي وعاش في عزلة مع النفس بعيدا عن معترك الحياة العامة حيث ذهب الي مصر عام 1962م ووافته المنية هناك بنفس العام .يهدف هذا البحث إلى إعادة قراءة سيرة عمر منصور الكيخيا في ضوء السياقات الوطنية والدولية التي أحاطت بتشكيل الدولة الليبية، وتحليل مواقفه السياسية بوصفها تعبيرًا عن تيار وطني يسعى إلى تكريس مفهوم السيادة بعيدًا عن الاصطفاف الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: عمر منصور الكيخيا ، تاريخ ليبيا الحديث ، تاريخ ليبيا

Omar Mansour El-Kikhia Political Paths 1950-1962

*Ayiman Khalid Salih Khalid [1]
*Modern and Contemporary History, Libyan Academy - Green Mountain Branch, Libya

* المؤلف الرئيسي: عناوين البريد الإلكتروني eman.k.alhamri@gmail.com
تاريخ استلام البحث 20 مارس 2025 استلام رد المحكمين 17 أبريل 2024 تم قبوله 5 مايو 2025 تاريخ النشر 30 مايو 2025

Abstract

Omar Mansour El-Kikhia (1880-1962) was a figure with a rich and influential political history in the modern history of Libya. He was from a distinguished family with an honorable history. He was the grandson of Muhammad I, who fought the Spaniards when they came to Libya in the seventeenth century.

Mr. El-Kikhia's personality began to emerge since the second Ottoman era, and he became a figure after his activity in the national movement against Italian colonialism. He was also able to hold many political positions, including Prime Minister in 1949 and President of the Senate in 1952.

He had many positions against the Libyan government, including his rejection of the establishment of foreign bases in Libya, so he entered into a conflict with some Libyan political figures who supported the establishment of foreign bases in Libya. This objection was one of the reasons for Mr. El-Kikhia request for resignation, and his failure to attend Al-Shalhi's funeral was one of the reasons for King Idris' anger with him. Therefore, these matters were among the most important reasons that made Omar Mansour El-Kikhia submit his resignation in 1954. In general, Mr. Al-Kikhia lived far from politics until he passed away in 1962.

.**Keywords**: Omar Mansour Al-Kikhia , Modern History of Libya , History of Libya

المقدمة: -

يُعدّ عمر منصور الكيخيا(1880–1962م) من الشخصيات السياسية الليبية التي لعبت دورًا محوريًا في مسارات التحول الوطني خلال النصف الأول من القرن العشرين؛ فقد تشكّلت ملامح شخصيته السياسية منذ العهد العثماني الثاني، حيث اضطلع بأدوار وسطية بين الإدارة العثمانية والقبائل المحلية، مما جعله يُنظر إليه باعتباره أحد رموز النخبة القبلية التي عملت على تحقيق توازن بين دعم السلطة المركزية والحفاظ على النفوذ المحلي، وقد أتاح له هذا الموقع الجمع بين البعدين الاجتماعي والسياسي في لحظة مفصلية من تاريخ ليبيا؛ حيث بدأت تظهر الحاجة إلى قيادة محلية قادرة على تمثيل المصالح الوطنية في ظل التدخلات الخارجية المتصاعدة مع اندلاع الغزو الإيطالي لليبيا عام 1911. اتجه الكيخيا إلى تبني موقف مزدوج يجمع بين تأييد فكرة الكفاح المسلح والتفاوض، في محاولة لإيجاد صيغة تضمن بقاء الشخصية الوطنية في معادلة الحكم من دون الانجرار إلى صدام شامل قد يقضي على فرص بناء كيان سياسي مستقر، وقد سعى خلال هذه المرحلة إلى دعم مشروع الأمير إدريس السنوسي لتأسيس إمارة محلية في برقة، وذلك بالتنسيق مع بريطانيا التي نسج معها السنوسي علاقات وثيقة في إطار سعيه لإيجاد حليف خارجي يمكنه المساهمة في تحقيق الاستقلال السياسي عن إيطاليا، ومن خلال هذا التوجه برز الكيخيا كأحد الأعمدة السياسية التي مهدت لتأسيس الدولة الليبية تحت قيادة إدريس السنوسي، والذي تُوّج لاحقًا ملكًا على البلاد

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على فترة شديدة الحساسية من تاريخ ليبيا، تزامنت مع التحولات التي شهدتها البلاد إثر الاستقلال عام 1951، وظهور تحديات سياسية واقتصادية وأمنية كان أبرزها قضية القواعد العسكرية الأجنبية والاتفاقيات الدولية، وتُعدّ رئاسة عمر منصور الكيخيا لمجلس الشيوخ الليبي (1952–1954)نموذجًا تعبيريًا عن صراع الاتجاهات داخل النخبة الحاكمة، بين من يرى في التحالفات الغربية ضرورة استراتيجية، ومن ينظر إليها كمساس بالسيادة الوطنية.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة عدة إشكاليات تتعلق بمسيرة عمر منصور الكيخيا في الفترة من 1950إلى 1962، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

- متى وكيف تولّى عمر منصور الكيخيا رئاسة مجلس الشيوخ الليبي؟
- ما طبيعة موقفه من الاتفاقيات الأوروبية والأمريكية؟ وما دلالاتها السياسية؟
- ما الأسباب السياسية والشخصية التي أدّت إلى استقالته من مجلس الشيوخ، وكيف انعكست على موقعه في النظام السياسي؟

وقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات علمية ووطنية، في مقدمتها عدم وجود دراسة منفردة حول شخصية عمر منصور الكيخيا السياسية والاجتماعية، الذي يُعد نموذجًا للسياسي المتوازن القادر على التوفيق بين العمل السياسي والدفاع عن السيادة الوطنية، كما أن الرغبة الشخصية في إعادة الاعتبار لمثل هذه الشخصيات التي أُغفلت في معظم الدراسات الليبية الحديثة شكّلت دافعًا إضافيًا لمعالجة هذا الموضوع من منظور تحليلي ناقد.

أما الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة 1950 –1962 م فتُركّز على المرحلة التي بلغ فيها الكيخيا ذروة حضوره السياسي، وتحديدًا ما بين تولّيه رئاسة مجلس الشيوخ حتى وفاته في المنفى الاختياري بمصر.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة فإن الدراسات المتوفرة حول عمر منصور الكيخيا معدومة إلا بعض الشذرات المتواجدة في بطون الكتب، حيث لم تُخصّص له دراسات معمقة باستثناء الإشارات المتفرقة في بعض المؤلفات العامة، ومن أبرز هذه الأعمال كتاب ليبيا الحديثة في تطورها السياسي لمجيد خدوري، الذي عرض لشخصية الكيخيا باعتبارها أحد الفاعلين السياسيين المؤثرين في العهد العثماني والمرحلة الانتقالية، لكنه لم يُعالج دوافعه ومواقفه بعمق، واكتفى بتقديم وصف سردي لأفعاله ونتائجها دون تحليل الخلفيات النفسية والاجتماعية لتوجهاته.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي مع توظيف المنهج السردي عند الضرورة، وذلك بهدف تقديم صورة شاملة وموثقة عن شخصية عمر منصور الكيخيا، وفهم ديناميكيات الفعل السياسي الذي مارسه في واحدة من أدق مراحل بناء الدولة الليبية مع إبراز دوره في الدفاع عن السيادة، وتوثيق رؤاه السياسية في ملفات حساسة مثل الاتفاقيات الأجنبية وحقوق الإنسان.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة محاور رئيسية تليها خاتمة تتضمن أهم النتائج وقائمة مصادر ومراجع:

المحور الأول: الدولة الليبية بين الإنشاء والإعلان دستوريا ودور عمر منصور الكيخيا فيها.

المحور الثاني: المسار السياسي للكيخيا حيال التواجد الأجنبي في ليبيا (الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية والأمريكية).

المحور الثالث: الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت الي انهاء دور الكيخيا في الحياة البرلمانية.

أما الخاتمة فتتولى استخلاص النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة، مع إبراز ما يمكن أن تضيفه هذه السيرة إلى فهم التاريخ السياسي الليبي خلال حقبة ما بعد الاستقلال.

المحور الأول: الدولة الليبية بين الإنشاء والإعلان دستوريا ودور عمر منصور فيها:

عقب الحرب العالمية الثانية بدأت تتبلور ملامح دولة ليبية موحدة بدعم من الأمم المتحدة وبريطانيا، حيث تم الاتفاق على تأسيس المملكة الليبية المتحدة وكانت الخطوة الأولى هي صياغة دستور يضع أسس الدولة الحديثة، وقد تمت هذه

المناقشات داخل الجمعية الوطنية التي بدأت أعمالها في طرابلس، ثم انتقلت إلى بنغازي بسبب بعض الخلافات السياسية[1].

كان للمندوب البريطاني أدريان بليت دور محوري في إزالة الخلافات داخل الجمعية، خاصة ما تعلق بمكان العاصمة ومقر الحكومة، وقد أُقر لاحقًا أن تكون طرابلس وبنغازي عاصمتين للدولة وفي 29 مارس1951 م. تم تشكيل أول حكومة اتحادية مؤقتة برئاسة محمود المنتصر وفتحي الكيخيا نائبًا له، وتم تعيين الملك إدريس السنوسي حاكمًا للولايات الثلاث[2].

كان الدستور الليبي من أحدث الدساتير في العالم فقط قام بإعداد خيرة خبراء القانون الدولي، وقد فصلت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتضمن الدستور حقوق الإنسان وكان للملك حق حل البرلمان، ولكن الدستور كان يحتاج إلى جهاز متقدم في ليبيا، رغم ذلك الملك لم يفهم الإدارة الحديثة، وهذا ما قاله أدريان بليت[3]، وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة بطرابلس بدأ بعد ذلك تشكيل حكومة فيدرالية مؤقتة من خمسة وزراء، ثلاثة من طرابلس واثنان من برقة وواحد من فزان.

وهنا نقول أن دستور 1951 م تضمن بنودًا متقدمة تُقر بسيادة الدولة واستقلالها، وتنص على أن نظام الحكم ملكي وراثي اتحادي، وتفصل بين السلطات الثلاث مع التأكيد على احترام حقوق الإنسان ومع ذلك احتفظ الملك بحق حل البرلمان[4].

أما فيما يخص التنظيم التشريعي والتنظيمي للمملكة ففي 19فبراير 1952م أُجريت الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وفي 25 مارس من نفس العام، تم افتتاح أول دورة برلمانية في مدينة بنغازي بحضور الملك إدريس والحكومة المؤقتة، ألقى رئيس الوزراء محمود المنتصر خطابًا وصف فيه الحدث بأنه ميلاد لليبيا الجديدة.

وطبقًا لدستور المملكة تم إنشاء مجلس الأمة المكوّن من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ؛ حيث نصت المادة (93)على أن يتكوّن مجلس الشيوخ من 24 عضوًا 8 أعضاء من كل ولاية ويتم تعيين رئيس المجلس من قبل الملك بينما ينتخب المجلس وكيلين[5].

---

(1) ظاهر محمد صكر والولايات والصراع الدولي على ليبيا 1945–1970م، جامعة البصرة، مجلة أم المعارك، العدد 14، 1948م – ص 6–11 – ئي دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا وحياته وعصره، الناشر عبده بن غلبون، مانشستر – بريطانيا، 1989, ص 116 – United Nations Archives (Trusteeship Council Reports on Libya, 1949–1951, p.122 .

(2) سامي الحكيم، حقيقة ليبيا، المطبعة الفنية، (د.م)، ص 80؛ محمد بالروين، القوى السياسية وراء دستور 1951: الشخصيات، الظروف، الأفكار، نحو إعادة الشرعية الدستورية إلى ليبيا، مجلة واشنطن DC، العددان 23–24، يونيو 2006م، ص3.

(3) بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مكتبة 17 فبراير، بنغازي، ليبيا، 2012م ، ص ص66–67؛ وسن سعيد الكرعاوي، إدريس السنوسي واشكالية الزعامة البديلة في ليبيا 1947–1969م، مجلة أبحاث كلية التربية، المجلد الأول، العدد 2، 2011م، ص2.

(4) علي محمد الصلابي، الحركة السنوسية في شمال أفريقيا، دار المعرفة، لبنان بيروت، 2009م، ص562.

- Vandewalle, Dirk .A .History of Modern Libya .Cambridge University Press,2006 .p23.

(5)ST. John, Ronald Bruce. Libya: From Colony to independence One world Publications, 2008, p p 22–40.

وهنا يقودنا الحديث عن المناصب القيادية التي تولها عمر منصور الكيخيا المتمثلة في مجلس الشيوخ، حيث أن في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة، فقد تم تعيين عمر منصور الكيخيا رئيسًا لمجلس الشيوخ ليكون بذلك أحد أبرز الشخصيات التي تولّت قيادة العمل التشريعي في الدولة الفتيّة، وقد ترأس الجلسة التي حضرها الملك وأعضاء الحكومة ،وتم فيها أداء القسم الدستوري[6].

كما ألقى الكيخيا خطاب شكر باسم مجلس الشيوخ إلى الملك إدريس، عبّر فيه عن دعم المجلس للمسيرة الوطنية واعتراف الدول الكبرى بالدولة الليبية المستقلة، وقد تولّى الكيخيا إدارة عدد من الجلسات المهمة، منها جلسة 10 نوفمبر 1952 التي شهدت توجيهات من الملك حول العلاقات الدولية والتعاون مع الجمهورية التركية وتطوير التشريعات الوطنية.

وقد كان الكيخيا حاضرًا وفاعلًا في جميع المناسبات البرلمانية الكبرى مثل تشكيل لجان الشكر والاستقبال؛ مما يعكس مكانته في المشهد السياسي الليبي آنذاك[7].

المحور الثاني: المسار السياسي للكيخيا حيال التواجد الأجنبي في ليبيا (الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية والأمريكية):

أولًا: الاتفاقية الليبية البريطانية: لم تكن الاتفاقية البريطانية مع ليبيا وليدة اللحظة بل تعود جذورها إلى معاهدة تحالف بين برقة وبريطانيا حين كانت برقة تحت الإدارة العسكرية البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي يونيو1949م وبعد إعلان إمارة برقة، بدأت الجهود الجادة لعقد معاهدة رسمية غير أن تنفيذها تأجل لحين اتضاح مستقبل ليبيا السياسي سواء بالاستقلال أو الوصاية الدولية[8].

وبعد صدور قرار الأمم المتحدة بمنح ليبيا الاستقلال عقدت بريطانيا أول معاهدة رسمية مع المملكة الليبية، وقع المعاهدة من الجانب الليبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية محمود المنتصر ومن الجانب البريطاني السير ألك برايدكي، المندوب فوق العادة للمملكة المتحد، وتضمنت أبرز بنود المعاهدة:

- المادة الأولى: التأكيد على علاقات السلم والصداقة والتحالف الوثيق بين الطرفين.
- المادة الثانية: الالتزام بتقديم الدعم المتبادل في حال تعرض أحد الطرفين لحرب أو نزاع مسلح.
- المادة الثالثة: التعاون لضمان استعداد البلدين للمساهمة في حفظ الأمن والسلام الدوليين.

ونصت المعاهدة على مدتها الزمنية عشرون عامًا وعلى أن تُحال الخلافات القانونية بشأنها إلى محكمة العدل الدولية .

- داوود فرحان الحمداني، النظام السياسي في ليبيا 1949-1963م، جامعة بغداد، ابن رشد، كليو العلوم الإنسانية، 2014م، ص ص 5-8، دستور المملكة الليبية المتحدة، قرار الجمعية الوطنية الليبية بمدينة بنغازي في السادس من محرم الحرام سنة 1371 هـ الموافق 17 أكتوبر 1951، ص1.

[6] بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مكتبة 17 فبراير، بنغازي، ليبيا، 2012م، ص ص 66-67.

1. [7] هنريكودي دى ليوني، بادوفا، استيطان شمال أفريقيا، ليبيا، ترجمة إبراهيم أحمد المهدوي، دار حميرا، للنشر، القاهرة، 2020م، ص395؛ نازك إبراهيم احمد زكي، ليبيا والغرب. 1945-1957م، من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مبدأ أيزنهاور 1957م، جامعة عين شمس، كلية البنات، 1981م .ص

[8] فاتح رجب قدارة، الطريق إلى الاستقلال الليبي 1949-1951 من خلال صحيفة طرابلس، مجلة الذاكرة الوطنية الزاوية ليبيا، ع، 6 ،2019، ص 178.

وبموجب هذه المعاهدة حصلت بريطانيا على امتيازات عسكرية واقتصادية شاملة منها حق إقامة قواعد عسكرية، واستعمال المطارات المدنية، والإشراف على وسائل النقل والاتصالات في ليبيا في مقابل مساعدات مالية ومادية، أهمها تزويد ليبيا بالأسلحة والذخائر ورغم أن الاتفاقية وُقّعت في 7 مارس1950م؛ إلا أنها لم تُعرض على البرلمان إلا عام 1953م ما أثار معارضة شعبية وبرلمانية واسعة خصوصًا على الجوانب العسكرية منها[9] .

وقد شهدت جلسة التصويت على الاتفاقية في 13 أغسطس 1953م انقسامًا بين مؤيدين ومعارضين، وعلى الرغم من الاعتراضات؛ فقد تم تمرير المعاهدة بضغوط سياسية، حيث صوت 16 نائبًا ضدها، ومن أبرز المؤيدين لها كان السيد عمر منصور الكيخيا، رئيس مجلس الشيوخ الذي عبّر عن فرحته بالموافقة على المعاهدة قائلًا" :هذه الساعة التي أصوت فيها على الاتفاقية هي من أسعد ساعات حياتي"، وهو ما يدل على رؤيته الاستراتيجية بأهمية التحالف مع بريطانيا لتثبيت أركان الدولة الليبية الفتية[(10)].

ثانيًا :الاتفاقية الليبية الأمريكية: سعى الملك إدريس السنوسي إلى توثيق علاقاتهما مع القوى الكبرى لا سيما الولايات المتحدة، التي بدأت في أوائل الخمسينيات تكثيف وجودها العسكري في البحر المتوسط[(11)]، ورغم أن الولايات المتحدة استخدمت قاعدة الملاحة قرب طرابلس بالتنسيق مع بريطانيا أثناء الحرب، إلا أن اتفاقًا رسميًا لم يُبرم حتى عام 1954م؛ حيث تأخر توقيع الاتفاقية الأمريكية بسبب تحفظات رئيس الوزراء محمود المنتصر، الذي رأى أن بعض بنودها غير واضحة ما جعله يؤجل عرضها على البرلمان لمدة تجاوزت عامين، وبعد استقالة المنتصر وتولي محمد الساقزلي ثم مصطفى بن حليم رئاسة الحكومة، تم استئناف المفاوضات مع الجانب الأمريكي لا سيما حول النقاط المثيرة للجدل مثل الحصانة القضائية للقوات الأمريكية والمساعدات المالية وفي 9 سبتمبر 1954م، تم توقيع الاتفاقية والتي تضمنت ما يلي:

1. قامة قواعد أمريكية في عدة مناطق منها هويلس، الملاحة، مصراته، درنة، وبنغازي.
2. منح السلطات الأمريكية حق الإشراف على الطائرات والسفن العسكرية.
3. استثناء القوات الأمريكية من الخضوع للقانون الليبي.

[(9)]British National Archives (FO Files-Foreign Office Correspondence on Libya) pp36- 43.

- عصام عبد الفتاح، القذافي سفير جهنم، ونيرون العصر الحديث، دار الحديث للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ت) ص 16، الملحق 4 إعلان استقلال ليبيا من قبل محمد إدريس السنوسي في بنغازي يوم 24 ديسمبر 1951 أدريان بيلت، المرجع السابق، ج 4، ص 1680، جورج ريتشارد، الاسرار الكامنة وراء حرب يونيو 1967م، ترجمة يوسف إبراهيم، بيروت، دار الثقافة العربية، ط2، 1972م، ص ص 32-43.

(10) وثيقة مكتوبة تحمل توقيعات أعضاء البرلمان الليبي المؤيدين والمعارضين لتوقيع الاتفاقية البريطانية، صادرة عن مجلي الشيوخ الليبي بتاريخ 23- 8-1954م، سجلات الوثائق السياسية، ملف محمد السنوسي، المعهد العالي للعلوم الافريقية /جامعة القاهرة، رقم إشاري 2367 / 22 مصنفة بقيد ظرف رقم 3433، ص 16، نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، (د.م)، 1958، ص 186؛ طلحت جبريل، محطات من تاريخ ليبيا، طوبال للاستثمارات والخدمات، 1996م، ص ص 34-40.

(11) هادي جبار حسون المعمري، سياسة بريطانيا تجاه ليبيا 1940-1952، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، (د.م)، 2012، ص 238؛ عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960م، القاهرة، دار الفكر، د.ت، ص56.

4. تقديم مساعدات مالية سنوية بقيمة مليوني دولار، بالإضافة إلى مساعدات غذائية تقدر بـ 24,000 طن من القمح (بين يونيو 1954 ويونيو 1955م)، وقد واجهت هذه الاتفاقية معارضة شديدة من رئيس مجلس الشيوخ عمر منصور الكيخيا الذي رفضها صراحة، معتبرًا أن القاعدة البريطانية كافية للدفاع عن ليبيا، وأن أمريكا تسعى لبسط نفوذها العالمي وهو ما دفع الملك إدريس بتوصية من مصطفى بن حليم إلى إعفاءه من رئاسة وعضوية مجلس الشيوخ في 15 أكتوبر 1954م[12].

ثالثا: الاتفاقية الفرنسية:

عام 12 نوفمبر 1952 م تقدمت المفوضية الفرنسية في ليبيا بمقترح لعقد اتفاقية تُبقي القوات الفرنسية في إقليم فزان، ما أثار حفيظة العديد من الوزراء والنواب وعلى رأسهم عمر منصور الكيخيا، الذي ندد خلال جلسة مجلس الشيوخ بما وصفه بـ" الانتهاك الصريح لسيادة ليبيا"، خاصة بعد تداول أخبار عن استبدال العملة الليبية بالفرنسية في فزان[13].

ورغم الضغوط استمرت المفاوضات مع فرنسا حتى عام1954 ، حين أعلن رئيس الوزراء مصطفى بن حليم رفضه لأي اتفاقية عسكرية، واقتصرت العلاقات مع فرنسا على ملاحق مالية وثقافية، مع النص على إنهاء الوجود الفرنسي في فزان تدريجيًا.

تعرض عمر منصور الكيخيا للإقالة من منصبه في أكتوبر 1954م نتيجة تراكم عدد من الأسباب السياسية والشخصية:

1. رفضه العلني للاتفاقية الليبية الأمريكية، ورؤيته أن التحالف مع بريطانيا يغني عن وجود قاعدة أمريكية، وقد ذكر نجله الدكتور منصور عمر الكيخيا أن والده كان يرى في القوة الأمريكية خطرًا مستقبليًا على السيادة الليبية خلافًا للبريطانيين الذين اعتبرهم أقل تطلّعًا للهيمنة.
2. الخلاف مع الملك والدوائر المحيطة به، خاصة بعد رفضه حضور جنازة المستشار الملكي إبراهيم الشلحي، الذي اغتيل في 5 أكتوبر 1954، وهو ما أثار غضب الملك إدريس السنوسي .وقد أرسل عمر الكيخيا برقية تعزية وُصفت بكونها غير لائقة سياسيًا، مما زاد في تعكير العلاقة .
3. إقالته بمرسوم ملكي: وفي 17 أكتوبر 1954، أُرسل مرسوم ملكي إلى الديوان في بنغازي يقضي بتعيين علي العابدية بدلًا من عمر الكيخيا، وهو ما اعتُبر خرقًا لمبدأ فصل السلطات، وتدخل المستشار القانوني خليل ليقترح على عمر تقديم استقالته طوعًا، حفاظًا على المظهر الدستوري، فقبل بذلك احترامًا للملك.

ورغم خروجه من الحياة السياسية، ظل عمر منصور يحظى باحترام واسع، حيث حافظ على علاقاته مع القبائل الكبرى، وظل يقرأ ويستقبل الضيوف في بيته، وكان يحمل محبة صادقة للملك إدريس رغم شعوره بالخذلان.

وفي عام1962، توجه عمر إلى طبرق في طريقه للعلاج في مصر، وطلب مقابلة الملك، الذي قابله بعد تردد .وخلال اللقاء، عبّر الكيخيا عن حزنه العميق من طريقة إقالته، مؤكدًا إخلاصه للملك، وسافر بعدها إلى القاهرة حيث توفي هناك –رحمه الله–[14].

---

[12] ياسر وارد فرحان الحمداني، النظام السياسي في ليبيا ((1949–1963))، رسالة ماجستير، كليه التربية للعلوم الإنسانية ابن رشد، بعداد – العراق، 2014، ص 125–قانون العائدات البترولية، جريدة طرابلس الغرب، السنة التاسعة عشرة العدد 12،32 سبتمبر 1959م، ص1.

(13) – صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربي، 1970م، ص ص 20–26؛ دستور المملكة الليبية المتحدة قرار الجمعية الوطنية الليبية بمدينة بنغازي في السادس من محرم سنة 1371 هـ الموافق 7 أكتوبر 1951، ص 21–23.

المحور الثالث: الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى إنهاء دور الكيخيا في الحياة البرلمانية:

اعتبر الكيخيا موقف بريطانيا الحلقة الأضعف في الاتفاقيات، ولزامًا أن نقول هنا أن رفضه للاتفاقية الأمريكية الليبية من منظر أن القاعدة الإنجليزية لا تكاد تغطي التزامات ليبيا، وأن النفوذ الأمريكي أصبح تصاعديا مقارنة بالطرف الأقل وهو البريطاني، كما انتقد الكيخيا تؤطيد العلاقات الملكية البريطانية ومدي سيطرة الرأي الإنجليزي حيال الميدان السياسي الليبي، وقد توخي الكيخيا الحذر من تداعيات تلك الاتفاقيات علي المشهد السياس الليبي[15]، وهنا نشير الي ازديدا الأزمة تعقيدا ووصولها إلى منعطف سياسي تاريخي مظلم، وذلك بعد اغتيال إبراهيم الشلحى 5 أكتوبر 1954م حيث تم إطلاق النار عليه من قبل محي الدين الشريف ابن السيد أحمد الشريف التي تربطه بالملك رابطة القرابة والدم الواحد [16].

ونافلة القول أن اغتيال الشلحي مؤشرًا خطيرًا على الصراع داخل البيت الملكي؛ حيث جاءت أحاديث للصحافة وعلى رأسها طرابلس الغرب، وبرقة الجديدة، والتاج، منافية لأي صراع بين أفراد العائلة السنوسية، وتم نشر العديد من المقالات المنددة بالاغتيال من أمثال: (اسرار جريمة ليبيا السياسية)[17]، وتم إطلاق مسمي الجريمة السياسية لكونها تمس الملك إدريس شخصيًا بحكم أن الشلحي كان بمثابة الابن الروحي لها؛ مما أدّى إلى اتّخاذ الملك إجراءات صارمة حيال محي الدين الشريف، وتعتبر أولى القضايا التي اتخذ فيها القضاء الليبي حكم الإعدام بحق مواطن ليبي[18]، وهنا تجلي موقف أسرة أحمد الشريف من الحادثة، حيث وقعت تلك الأخبار وقع الصدمة عليهم وخاصة مع موقف القصر الملكي الصارم حيال ذلك [19]، حيث تم تشييع الموكب الجنائزي لخادم القصر الملكي في حضور ممثلي القصر الملكي كرئيس الحكومة ووالي برقة ووالي طرابلس ووالي فزان وكبار موظفي الديوان الملكي، وتم تخلف الكيخيا عن الحضور لأسباب لم ترد الإشارة إليها، إضافة إلى حضور الملك التشييع ومراسم الدفن وأتم طريقه إلى قصره في مدينة طبرق لاستقبال واجب العزاء هناك[20]، ومن خلال الرسالة المبعوثة بهدف تقديم واجب العزاء من السيد عمر منصور الكيخيا الي الملك إدريس، حيث احتوت (أعزيكم في عبدكم وخادمكم)[21]، حيث أراد الكيخيا من ورود العبارة التنويه إلى صلة الدام بين القاتل

---

(14) إبراهيم فنجان، الانسحاب الأمريكي من قاعدة هويلس في ليبيا 1970م، جامعة البصرة، مجلة دراسات تاريخية، كلية العلوم والتربية، العدد 15، ديسمبر 2013م، ص ص 50–51، عبد الحميد البكوش، تطور القواعد الدستورية والقانونية في ليبيا، مجلة الحياة اللندنية، العدد 1158، 1993م، ص 56؛ مي فاضل الربيعي، التطورات السياسية في ليبيا 1951–1969، أطروحة دكتوراه، العراق، جامعة بغداد، ابن رشد، 2000م، ص70.

(15) حظة توقيع اتفاقية القواعد الأجنبية، مجلة المعرفة، السنة الثانية، العدد38 اكتوبر1954م، ص4؛ السياسة الخارجية للمملكة الليبية، صحيفة لواء الحرية، العدد12 ،12مايو 1966م، ص2، حوار مع الدكتور منصور عمر منصور الكيخيا، يوم الأحد، الموافق 30 يوليو 2023م.

(17) الأمير وبريطانيا، صحيفة الدفاع، العدد301 ،16 أغسطس 1954م، ص1؛ محمد الطيب بن إدريس الاشهب، إبراهيم أحمد الشلحى، مطبعة مخيمر، القاهرة، 1956، ص ص 43 –44.

(17) حادثة اغتيال إبراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية، وحوارات حولها، مع أسرته، القاتل الشريف محي الدين، كما وردت مجلة (المصور) ع 1567 القاهرة، 22–10–1954م. سالم الكبتي، ادريس السنوسي، الأمير والملك، المرجع السابق، ج 3، ص 1176.

(18) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا مذكرات محمد عثمان الصيد، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1966، ص105.

(19) مصطفى أحمد بن حليم، المرجع السابق، ص 118.

(20) سامي حكيم، حقيقة ليبيا، ص ص 251–252.

(21) حوار مع الدكتور منصور عمر منصور الكيخيا، الموافق 30 يوليو 2023م.

والملك وأن المقتول ليس إلا خادم سعي إلى بث الفرقة والفتن بين أبناء البيت الواحد، وهنا نقول أن تلك الاتهامات الموجهة من الكيخيا هي من عجلت بإقالته من منصبه[22]، وجاء تلك التصرفات متزامنة مع تخلفه عن موكب تشييع الشلحي وموقفه المعادي المهاجم للتواجد الأجنبي المتمثل في القواعد الأجنبية التي جعلت لديه حصيلة مواقف سلبية لدي الملك [23]، إضافة إلى الصراعات الخفية بين الكيخيا ورئيس الحكومة مصطفى بن حليم لتجتمع الأسباب والظروف جميعا لتكن سببا مباشرًا وجليًّا لإقالة الكيخيا من منصبه البرلماني (رئيس مجلس الشيوخ)[24].

وتم إرسال رسالة من بن حليم إلى وكيل الديون الملكي في بنغازي تحمل إلغاء تعيين عمر منصور الكيخيا من عمله كرئيس مجلس الشيوخ وتعيين علي باشا العابدية بدلاً منه في 1954/10/17 وفى يوم 1954/10/18 [25]، قام خليل المستشار القانوني بالديوان إرسال رسالة إلى وكيل الديوان الملكي بعدم دستورية إقالة السيد رئيس مجلس الشيوخ من قبل الملك؛ وذلك وفقاً لمبدأ فصل السلطات وقد اقترحت على رئيس مجلس الشيوخ عمر منصور الكيخيا أن يقدم استقالته لحل المشكلة، وقد أصرَّ عمر منصور الكيخيا على تقديم الاستقالة؛ ولهذا قام السيد خليل بتعديل صيغة المرسوم، وقد أخذ عمر باشا منصور الكيخيا طلب الاستقالة ليقدمها للملك[26].

بعد الاستقالة من مجلس الشيوخ طرأ تغيير على ملامح الكيخيا من حيث تبلور شخصيته الوطنية؛ حيث ابتعد السيد عمر منصور الكيخيا عن الحياة السياسية، كما أشار إلى ذلك نجله الدكتور منصور الكيخيا، مؤكدًا أن والده كان يعتبر أن غايته من العمل الوطني قد تحققت بخلق كيان الدولة الليبية المستقلة، وعليه لم يكن يسعى لأي منصب آخر بعد ذلك، وقد عاش حياة هادئة كأي مواطن ليبي، متمسكًا بقيم الكرامة والبساطة.

ظلّ الكيخيا محتفظًا بعلاقات طيبة مع مختلف القبائل، حيث كان يقيم بين الحين والآخر ولائم غداء يدعو إليها شيوخ القبائل، ومنهم قبائل الجبل الأخضر خاصة البراعصة وغيرهم، في إطار حرصه الدائم على تعزيز أواصر المحبة والتواصل الاجتماعي .كما كان معروفًا بعزوفه عن الحياة الاجتماعية الواسعة، إذ اتسم بشخصية قليلة العلاقات وكثيرة الانشغال بالقراءة والمتابعة الفكرية، فكانت تصله مجلات ودوريات إلى منزله، من بينها مجلة برقة. ويذكر الدكتور منصور أن والده يكن المحبة والولاء للملك إدريس السنوسي، إلا أن قرار إقالته من رئاسة مجلس الشيوخ ترك في نفسه أثرًا بالغًا من الحزن.

---

[22] سالم الكبتي، ادريس السنوسي الأمير والملك، المرجع السابق، ص 1090، مالك ايوشهيوة، النظام السياسي الليبي في ليبيا 1951–1969م رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ،1973م، ص ص 56–57.

[23] الوطنية في المسار السياسي الليبي، مجلة الرواد الليبية، العدد 1 ، 6 نوفمبر1964م ، ص3؛ مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 290.

[24] حوار مع الدكتور منصور عمر منصور الكيخيا، التاريخ 30 يوليو يوم الأحد.

[25] سالم الكبتي، التجربة البرلمانية في ليبيا 1908–1969، المرجع السابق، ص111.

[26] رسالة من مصطفى بن حليم رئيس الوزراء مؤرخة في 1954/10/17 إلى الوكيل بالديوان الملكي في بنغازي، يرفق فيها له صورة أصلية من المرسومين الملكيين المؤرخين في 15–10–1954 بغيه تعيين عمر باشا منصور الكيخيا رئيسا لمجلس الشيوخ، وإحلال علي باشا العابدية خلفًا له، وأيضا رسالة موجهة إلى وكيل الديوان الملكي في بنغازي بتاريخ 1954/10/18 من محمد خليلي المستشار القانوني بالديوان حول عدم دستورية إقالة رئيس مجلس الشيوخ من قبل الملك، بأنه لفت نظر رئيس الوزراء إلى عدم ضمان دستورية مثل هذا الإجراء؛ سالم الكبتي، إدريس السنوسي، الأمير والملك، المرجع السابق، ج 3، ص ص 1180–1184.

وقد عبّر عن ذلك بشكل رمزي من خلال تعليق لوحة في مكتبه كُتب عليها" :هل جزاء الإحسان إلا الإحسان، "وفي عام 1962، قبيل سفره إلى مصر للعلاج، توجه إلى قصر الملك في طبرق لطلب مقابلة جلالته، غير أن الحاشية أخبرته بأن الملك نائم، ما أثار غضبه نظرًا لما اعتبره تجاهلًا لمكانته ومحبته للملك، ومع ذلك تمكّن لاحقًا من مقابلة الملك وأعرب له عن حزنه الشديد لما اعتبره تصرفًا غير منصف، خصوصًا وأنه كان ممن يوالون الملك بإخلاص.

وباستعراض هذه المرحلة، يتّضح أن السيد عمر منصور الكيخيا كان أحد الشخصيات الوطنية البارزة في التاريخ السياسي الليبي، حيث لعب دورًا محوريًا في مجلس الشيوخ، وتميّز بموقفه الحازم من القواعد الأجنبية، إلى جانب محبته للملك إدريس السنوسي .كما تُظهر واقعة استقالته –التي تمّت في وقت كانت فيه غير جائزة رسميًا– عمق التزامه بمبدأ الاحترام والتقدير للملك، مقدمًا المصلحة الوطنية على الاعتبارات الشخصية، سافر عمر باشا الكيخيا بعدها إلى مصر لتلقي العلاج، حيث وافته المنية هناك في عام 1962، وهنا انتهت مرحلة من مراحل التاريخ السياسي للمملكة الليبية والتي مثلها السيد عمر منصور الكيخيا.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن عمر منصور الكيخيا كان من الشخصيات السياسية البارزة في تاريخ ليبيا الحديث، حيث لعب دورًا محوريًا من خلال ترأسه لمجلس الشيوخ الليبي، ومشاركته الفاعلة في أغلب جلسات المؤتمر الوطني ومداولاته التشريعية، وقد أظهر خلال تلك الفترة حرصًا كبيرًا على ترسيخ دعائم الدولة الوليدة، وتأكيد ولائه للملك إدريس السنوسي، إيمانًا منه بأهمية الاستقرار السياسي كركيزة أساسية لبناء ليبيا المستقلة.

كما أكدت الدراسة أن الكيخيا كان رجل دولة يتمتع بنظرة وطنية صادقة، تجلت بوضوح في موقفه الحازم من الاتفاقيات العسكرية الأجنبية، ورفضه الصريح لإقامة قواعد أمريكية على الأراضي الليبية؛ وقد مثّل ذلك الموقف تعبيرًا عن قناعة راسخة بضرورة الحفاظ على السيادة الوطنية، ورفض التبعية للقوى الدولية، مهما كانت الإغراءات السياسية أو الاقتصادية. ورغم أن رفضه لتلك الاتفاقيات أدى إلى استبعاده من رئاسة مجلس الشيوخ، في سياق سياسي لم يُراعِ الأطر الدستورية المعمول بها آنذاك – حيث طُلبت منه الاستقالة أثناء انعقاد دورة البرلمان، إلا أن الكيخيا اختار تقديم استقالته طوعًا؛ احترامًا للملك إدريس وتقديرًا لمكانته، مفضلًا الانسحاب بصمت دون الدخول في صراع سياسي قد يُضعف من وحدة الدولة في بداياتها. وبعد استقالته، اعتزل عمر منصور الكيخيا العمل السياسي نهائيًا، وعاش بقية حياته في عزلة اختيارية، بعيدًا عن الأضواء، حتى وافته المنية في القاهرة عام 1962م وقد ظلّ يُذكر بين رجالات الاستقلال كمثال للسياسي الوطني النزيه، الذي قدّم مصلحة الوطن على كل اعتبار، وظلّ وفيًا لمبادئه حتى اللحظة الأخيرة من حياته.

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن عمر منصور الكيخيا شكّل أحد الأركان البارزة في الحياة السياسية الليبية خلال العقدين الأولين من استقلال البلاد؛ فقد أسهم بشكل محوري في بناء المؤسسات التشريعية من خلال رئاسته لمجلس الشيوخ، حيث أظهر التزاماً واضحاً بالمصلحة الوطنية وحرصاً على ترسيخ شرعية الدولة الحديثة تحت راية الملك إدريس السنوسي.

اتسمت مساراته السياسية بالنزاهة والاستقلالية، وكان من الشخصيات التي وضعت القيم الوطنية فوق الحسابات السياسية الضيقة، وتجلّى هذا بوضوح في موقفه الرافض لوجود القواعد الأجنبية على الأراضي الليبية، رغم الضغوط التي مورست عليه من داخل دوائر السلطة، وكان قبوله للاستقالة، رغم عدم دستوريتها ومخالفتها لإجراءات العمل البرلماني، نابعاً من احترامه العميق للملك إدريس وتقديره لظروف المرحلة.

لقد كانت مسيرة عمر الكيخيا نموذجاً للسياسي الوطني الذي جمع بين الولاء للشرعية والحرص على السيادة، وبين العمل المؤسساتي والتزامه بالأخلاقيات السياسية، ورغم ابتعاده عن العمل العام بعد استقالته، ظلّ اسمه مرتبطاً بالمرحلة التأسيسية للدولة الليبية، حتى وفاته في القاهرة عام 1962م.

التوصيات:

1- العمل على إعداد دراسات تاريخية تحليلية استقرائية حول الشخصيات السياسية خلال العهد الملكي وتضمينها ضمن دراسة وافية ملمة بأبعادها وكافة تفاصيلها.

2- وضع شخصية عمر منصور الكيخيا ضمن أ4طر الدراسات التحليلية النقدية لمعرفة ما تم تغييبه من حقائق عن تاريخيه السياسي.

3- الاطلاع على ما تم توثيقه من مراسلات ومكاتبات ضمن الارشيفات الأجنبية وخاصة البريطانية منها لما تحويه من حقائق حول موقفه من الوحدة الليبية والاتفاقيات البريطانية والأمريكية ومدي توطيد العلاقات بين برقة والدول الحليفة حول ذلك.

4- تتبع تأثير النزعة البرقاوية فيما كتب وما دون من خطابات ومراسلات لشخصية الكيخيا وذلك لمعرفة مدي ميوله السياسية الحقيقية حول الوحدة الشاملة.

هوامش البحث:

1. ظاهر محمد صكر والولايات والصراع الدولي على ليبيا 1945-1970م، جامعة البصرة، مجلة أم المعارك، العدد 14، 1948م، ص 6-11.
2. United Nations Archives (Trusteeship Council Reports on Libya, 1949-1951, p.122.
3. ئي دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا وحياته وعصره، الناشر عبده بن غلبون، مانشستر، بريطانيا، 1989، ص116.
4. سامي الحكيم، حقيقة ليبيا، المطبعة الفنية، (د.م)، ص80.
5. محمد بالروين، القوي السياسية وراء دستور 1951، الشخصيات، الظروف، الأفكار، نحو إعادة الشرعية الدستورية إلى ليبيا، مجلة واشنطن DC، العددان 23-24، يونيو 2006م، ص3.
6. ST. John, Ronald Bruce. Libya: From Colony to independence One World Publications, 2008, PP22-40
7. شير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مكتبة 17 فبراير، بنغازي، ليبيا، 2012، ص ص 66-67.
8. وسن سعيد الكرعاوي، إدريس السنوسي وإشكالية الزعامة البديلة في ليبيا: 1947-1969م، مجلة أبحاث كلية التربية، المجلد الأول، العدد 2، 2011م، ص2.
9. Vandewalle, Dirk. A. History of Modern Libya. Cambridge University press, P23
10. على محمد الصلابي، الحركة السنوسية في شمال أفريقيا، دار المعرفة، لبنان، بيروت، 2009، ص562.
11. داوود فرحان الحمداني، النظام السياسي في ليبيا 1949-1963م، جامعة بغداد، ابن رشد، كليو العلوم الإنسانية، 2014م، ص ص 5-8.
12. دستور المملكة الليبية المتحدة، قرار الجمعية الوطنية الليبية بمدينة بنغازي في السادس من محرم الحرام سنة 1371هـ، الموافق 17 أكتوبر، 1951، ص1.
13. بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مكتبة 17 فبراير، بنغازي، ليبيا، 2012، ص ص 66-67.

14. هنريكودي دى ليوني، بادوفا، استيطان شمال أفريقيا ليبيا، ترجمة إبراهيم أحمد المهدوي، دار حميرا، للنشر، القاهرة، 2020، ص395.
15. نازك زكي إبراهيم أحمد، ليبيا والغرب، 1945–1957م، من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مبدأ أيزنهاور 1957م، جامعة عين شمس، كلية البنات، 1981م.
16. فاتح رجب قدارة، الطريق إلى الاستقلال الليبي 1949–1951 من خلال صحيفة طرابلس، مجلة الذاكرة الوطنية الزاوية ليبيا، ع6، 2019م، ص178.
17. British National Archives (FO Files– Foreign Office Correspondence on Libya), p p 43–36
18. عصام عبد الفتاح، القذافي سفير جهنم، ونيرون العصر الحديث، دار الحديث للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ت)، ص 16؛ الملحق 4 إعلان استقلال ليبيا من قبل محمد إدريس السنوسي في بنغازي يوم 24 ديسمبر 1951م.
19. أدريان بيلت، المرجع السابق، ج 4، ص1680.
20. جورج ريتشارد، الأسرار الكامنة وراء حرب يونيو 1967م، ترجمة يوسف إبراهيم، بيروت، دار الثقافة العربية، ط2، 1972م، ص ص 32–43.
21. وثيقة مكتوبة تحمل توقيعات أعضاء البرلمان الليبي المؤيدين والمعارضين لتوقيع الاتفاقية البريطانية، صادرة عن مجلي الشيوخ الليبي بتاريخ 23– 8–1954م، سجلات الوثائق السياسية، ملف محمد السنوسي، المهد العالي للعلوم الأفريقية، جامعة القاهرة، رقم إشاري 2367 / 22، مصنفة بقيد ظرف رقم3433، ص116.
22. نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، (د.م)، 1958، ص186.
23. طلحت جبريل، محطات من تاريخ ليبيا، طوبال للاستثمارات والخدمات، 1996م، ص ص 34–40.
24. هادى جبار حسون المعمري، سياسة بريطانيا تجاه ليبيا 1940–1952، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، (د.م)، 2012، ص238.
25. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815–1960م، القاهرة، دار الفكر، د.ت، ص56.
26. ياسر وارد فرحان الحمداني، النظام السياسي في ليبيا (1949–1963)، رسالة ماجستير، كليه التربية للعلوم الإنسانية، ابن رشد، بعداد، العراق، 2014م، ص125.
27. قانون العائدات البترولية، جريدة طرابلس الغرب، السنة التاسعة عشر، العدد 12،32، سبتمبر 1959م، ص1.
28. صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربي، 1970م، ص ص 20–26.
29. دستور المملكة الليبية المتحدة قرار الجمعية الوطنية الليبية بمدينة بنغازي في السادس من محرم سنة 1371هـ، الموافق 7 أكتوبر 1951م، ص21–23.
30. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1996، ص253.
31. إبراهيم فنجان، الانسحاب الأمريكي من قاعدة هويلس في ليبيا 1970م، جامعة البصرة، مجلة دراسات تاريخية، كلية العلوم والتربية، العدد 15، ديسمبر 2013م، ص ص50–51.
32. عبد الحميد البكوش ، تطور القواعد الدستورية والقانونية في ليبيا ، مجلة الحياة اللندنية ، العدد 1158 ، 1993م , ص 56

33. مي فاضل الربيعي، التطورات السياسية في ليبيا 1951–1969، أطروحة دكتوراه، العراق، جامعة بغداد، ابن رشد، 2000م، ص70.
34. حظة توقيع اتفاقية القواعد الأجنبية، مجلة المعرفة، السنة الثانية، العدد 38 أكتوبر1954م، ص4.
35. السياسة الخارجية للمملكة الليبية، صحيفة لواء الحرية، العدد12، 12مايو 1966م، ص2.
36. حوار مع الدكتور منصور عمر منصور الكيخيا، يوم الأحد، الموافق 30 يوليو 2023م.
37. الأمير وبريطانيا، صحيفة الدفاع، العدد301، 16 أغسطس 1954م، ص1.
38. محمد الطيب بن إدريس الأشهب، إبراهيم أحمد الشلحي، مطبعة مخيمر، القاهرة، 1956م، ص ص43 –44.
39. حادثة اغتيال إبراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية، وحوارات حولها مع أسرته، القاتل الشريف محيي الدين، كما وردت مجلة (المصور)، ع1567، القاهرة، 22–10–1954م.
40. سالم الكبتي، إدريس السنوسي، الأمير والملك، المرجع السابق، ج3، ص1176.
41. محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا مذكرات محمد عثمان الصيد، مطبعه النجاح، الدار البيضاء، 1966م، ص105.
42. مصطفى أحمد بن حليم، المرجع السابق، ص118.
43. سامي حكيم، حقيقة ليبيا، ص ص251–252.
44. حوار مع الدكتور منصور عمر منصور الكيخيا، الموافق 30 يوليو 2023م.
45. سالم الكبتي، إدريس السنوسي الأمير والملك، المرجع السابق، ص1090.
46. ، مالك ايوشهيوة، النظام السياسي الليبي في ليبيا 1951–1969م رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ،1973م، ص ص56–57.
47. الوطنية في المسار السياسي الليبي، مجلة الرواد الليبية، العدد 1، 6 نوفمبر1964م، ص3؛ مجيد خدوري، المرجع السابق، ص290.
48. حوار مع الدكتور منصور عمر منصور الكيخيا، التاريخ 30 يوليو، يوم الأحد.
49. سالم الكبتي، التجربة البرلمانية في ليبيا 1908–1969، المرجع السابق، ص111.
50. رسالة من مصطفى بن حليم رئيس الوزراء مؤرخة في 1954/10/17 إلى الوكيل بالديوان الملكي في بنغازي، يرفق فيها له صورة أصلية من المرسومين الملكيين المؤرخين في 15–10–1954 بغية تعيين عمر باشا منصور الكيخيا رئيسا لمجلس الشيوخ، وإحلال علي باشا العابدية خلفًا له، وأيضا رسالة موجهة إلى وكيل الديوان الملكي في بنغازي بتاريخ 1954/10/18 من محمد خليلي المستشار القانوني بالديوان حول عدم دستورية إقالة رئيس مجلس الشيوخ من قبل الملك بأنه لفت نظر رئيس الوزراء إلى عدم ضمان دستورية مثل هذا الإجراء: سالم الكبتي، إدريس السنوسي، الأمير والملك، المرجع السابق، ج3، ص ص1180–1184.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة:

1. وثيقة مكتوبة تحمل توقيعات أعضاء البرلمان الليبي المؤيدين والمعارضين لتوقيع الاتفاقية البريطانية، صادرة عن مجلي الشيوخ الليبي بتاريخ 23– 8–1954م، سجلات الوثائق السياسية، ملف محمد السنوسي، المهد العالي للعلوم الأفريقية، جامعة القاهرة، رقم إشاري2367/ 22 مصنفة بقيد ظرف رقم 3433.

ثانيا: الكتب:

1. بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، مكتبة 17 فبراير، بنغازي، ليبيا، 2012م.
2. جورج ريتشارد، الأسرار الكامنة وراء حرب يونيو 1967م، ترجمة يوسف إبراهيم، بيروت، دار الثقافة العربية، ط1997م.
3. داوود فرحان الحمداني، النظام السياسي في ليبيا 1949–1963م، جامعة بغداد، ابن رشد، كلية العلوم الإنسانية، 2014م.
4. دستور المملكة الليبية المتحدة قرار الجمعية الوطنية الليبية بمدينة بنغازي في السادس من محرم سنة 1371هـ، الموافق 7 أكتوبر 1951م.
5. سالم الكبتي، التجربة البرلمانية في ليبيا 1908–1969م.
6. سامي الحكيم، حقيقة ليبيا، المطبعة الفنية، (د.م).
7. صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربي، 1970م.
8. طلحت جبريل، محطات من تاريخ ليبيا، طوبال للاستثمارات والخدمات، 1996م.
9. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815–1960م، القاهرة، دار الفكر، د.ت.
10. عصام عبد الفتاح، القذافي سفير جهنم، ونيرون العصر الحديث، دار الحديث للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ت).
11. علي محمد الصلابي، الحركة السنوسية في شمال أفريقيا، دار المعرفة، لبنان بيروت، 2009 م.
12. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1996م.
13. محمد الطيب بن إدريس الأشهب، إبراهيم أحمد الشلحي، مطبعة مخيمر، القاهرة، 1956م.
14. محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا مذكرات محمد عثمان الصيد، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1966م.
15. نقولًا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، (د.م)، 1958م.
16. هنريكودي دي ليوني/ بادوفا، استيطان شمال أفريقيا ليبيا، ترجمة إبراهيم أحمد المهدوي، دار حميرا، للنشر، القاهرة، 2020م.
17. ئي دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا وحياته وعصره، الناشر عبده بن غلبون، مانشستر، بريطانيا، 1989م.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

1. Vandewalle, Dirk. A. History of Modern Libya. Cambridge University Press, 2006.
2. Ronald Bruce. Libya: From Colony to independence One World Publications, 2008.
3. British National Archives (FO Files- Foreign Office Correspondence on Libya).
4. United Nations Archives (Trusteeship Council Reports on Libya, 1949–1951.

رابعًا: المجلات:

1. مجلة دراسات تاريخية، كلية العلوم والتربية، العدد 15، ديسمبر 2013م.
2. مجلة المعرفة، السنة الثانية، العدد38 أكتوبر 1954م.
3. صحيفة لواء الحرية، العدد12، 12 مايو 1966م.
4. صحيفة الدفاع، العدد301 ،16 أغسطس 1954م.
5. مجلة الحياة اللندنية، العدد1158، 1993م.
6. مجلة الرواد الليبية، العدد 1، 6 نوفمبر 1964م.
7. مجلة المصور، العدد1567، القاهرة، 22–10–1954م.

8. جريدة طرابلس الغرب، السنة التاسعة عشر، العدد 12،23 سبتمبر 1959م.
9. جريدة طرابلس الغرب، مجلة الذاكرة الوطنية الزاوية، ليبيا، ع6، 1963م.
10. مجلة أبحاث كلية التربية، المجلد الأول، العدد 2، 2011م.
11. مجلة واشنطن DC، العددان 23، 24، يونيو 2006م.
12. مجلة أم المعارك، العدد 14، 1948م.

خامسًا: الرسائل العلمية:

1. مالك ايوشهيوة، النظام السياسي الليبي في ليبيا 1951–1969م، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1973م.
2. مي فاضل الربيعي، التطورات السياسية في ليبيا 1951–1969، أطروحة دكتوراه، العراق، جامعة بغداد، ابن رشد، 2000م.
3. نازك زكي إبراهيم أحمد، ليبيا والغرب: 1945–1957م من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مبدأ ايزنهاور 1957م، جامعة عين شمس، كلية البنات، 1981م.
4. هادي جبار حسون المعمري، سياسة بريطانيا تجاه ليبيا 1940–1952، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، (د.م)، 2012م.
5. ياسر وارد فرحان الحمداني، النظام السياسي في ليبيا (1949–1963)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ابن رشد، بغداد، العراق، 2014م.